مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://scientific-journal.sustech.edu/

اثر الاستثمار المحلي في مشـــــــــروعات البنية التحتية علي النمو الاقتصادي

في السودان خلال الفترة (2000م– 2012م)

مي موسي سليمان علي

جامعة الزعيم الازهري – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوع اثر الاستثمار المحلي فى مشروعات البنية التحتية علي النمو الاقتصادي في السودان للفترة (2000م–2012م) ، وتهدف الدراسة للتعرف علي حجم الاستثمار العام والخاص فى مشروعات البنية التحتية في السودان ومكوناته واتجاهه العام . تلخصت مشكلة الدراسة في ان مستويات الاستثمار المحلي في السودان لا زالت ضعيفة بصورة اثرت سلباً علي معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد الامر الذي يستدعي معالجات لتحسين مستوي اسهامها التنموي في السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي لمعالجة مشكلة البحث باستخدام تطبيقات الاحصاء المتقدمة لمعالجة مشكلة الدراسة . توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ضعف الاستثمار المحلي في البنية التحتية في السودان حيث بلغ متوسطه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 0.03% ، ايضا توصلت الدراسة الي ان تمويل مشاريع البنية التحتية يعتمد كثيرا على القطاع الخاص حيث بلغت متوسط مساهمته نسبة 83.5% من اجمالي الاستثمار في البنية .ايضا تركز الاستثمار في البنية التحتية بنسبة اكبر علي بند الالات والمعدات الراسمالية حيث استحوذ على نسبة 70% من جملة الانفاق الاستثمارى خلال فترة الدراسة .توصي الدراسة بايجاد مصادر بديلة لتمويل هذا القطاع مثل استخدام نظام البناء والتشغيل(B.O.T) ونظم الشراكة الاخري مع القطاع الخاص خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين.

ABSTRACT:

The study examined the effects of domestic investment in infrastructural projects (IPs) on economic growth in the Sudan during the period 2000-2012; whereas it aimed at measuring the size of both private and public investment in IPs in the Sudan; as well as exploring its components and general trends during the study period. The study's problem stemmed from the fact that the level of domestic investment in IPs is still low in a way that affect negatively the country's economic growth rates; thus requiring remedial policies to enhance its developmental role in the Sudan. The study adopted the descriptive analytical approach through using advanced statistical applications to address the research problem. The study main findings indicated the low levels of spending on IPs; since its average as a

percentage of GDP amounts to 0.03% during the study period. Moreover, the financing of IPs is highly dependent on the private sector; as it contributes with 83.5% from the total spending on IPs. In addition, the majority of investment on IPs had been directed to capital goods, which amounts to 70% of the total investment spending during the study period. The study recommended finding an alternative source of financing IPs such as Build Operate Transfer (BOT) system; as well as adopting other partnership methods with the private sector especially in the agricultural, manufacturing, and mining sectors.

الكلمات المفتاحية :التكوين الرأسمالي الثابت ، النمو الاقتصادي ، الاستثمار.

المقدمة :

إن الاستثمار فى البنية التحتية ينعكس ايجابا على كل القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية وغيرها ويؤدي بالضرورة إلى توسيع القاعدة الاقتصادية مما يشجع على جذب الاستثمارات المحلية . كما ان هنالك ارتباط قوي بين الانفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي وهذا ما اكدته الادبيات النظرية، فالدولة التى ترغب في رفع معدلات نموها الاقتصادي لا بد من العمل علي تشجيع استثماراتها العامة والخاصة فى مشروعات البنية التحتية.

يعتمد البناء الاقتصادي في السودان علي قطاع الزراعة والخدمات ومؤخرا قطاع التعدين ثم النفط للفترة ما قبل الانفصال فى عام 2010م. يلاحظ ان فترة الدراسة 2000م–2012م هي الافضل لموارد الدولة لانها شهدت عائدات النفط واستثمارات اجنبية عديدة نسبة للاستقرار السياسى بتوقيع اتفاقية السلام الشامل 2005م، وعلى الرغم من ذلك لم توجه الدولة تلك الموارد الى قطاع البنية التحتية لا سيما بالتحديد زيادة انفاقها علي البنية التحتية الزراعية التي تعتبر من اهم مقومات النهضة الزراعية الامر الذي ادي الي ضعف مساهمة قطاع الزراعة بعد خروج النفط عقب انفصال جنوب السودان في 2011م.

اهمية الدراسة :

تتلخص اهمية الدراسة في ان البنية التحتية تمثل العمود الفقري لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات ، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية للمجتمع. وهذه الحقيقة تؤكدها العديد من الدراسات التطبيقية سواء في الدول المتقدمة او النامية .

كما ان تحقيق النمو الاقتصادى ومن ثم التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان يستلزم توفر تجهيزات بنية تحتية متكاملة وغني عن القول أن توفير مثل هذه التجهيزات يعد أمراً ضرورياً لإيجاد بيئة استثمارية محفزة لزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ايضا تتمثل اهمية البحث في ابراز دور القطاع الخاص واهميته في القيام بخدمات البنية التحتية في ظل شح الموارد المالية للدولة وايجاد اليات جديدة لتفعيل دور هذا القطاع.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الي تحقيق الاتي:

1/ التعرف علي حجم الاستثمار العام فى مشروعات البنية التحتية في السودان

2/ التعرف علي حجم الاستثمار الخاص فى مشروعات البنية التحتية في السودان .

3/ التعرف علي مكونات واتجاهات التكوين الراسمالي الثابت في السودان.
4/ معرفة اثر الاستثمار المحلي(العام والخاص) في البنية التحتية علي النمو الاقتصادي في السودان.

مشكلة الدراسة :

ان مستويات الاستثمار المحلي في السودان لا زالت دون الطموح المنشود في العديد من الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها مشروعات البنية التحتية، مما انعكس ذلك علي مستويات النمو الاقتصادي المتحقق في القطاعات المختلفة، رغم حجم الاموال المنفقة عليها. فالقصور في خدمات النقل والمواصلات والطرق وشح المياة وتذبذب وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المعوقات، تحد من الدور الذي يمكن أن تؤديه مثل هذه المشروعات في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. و يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

1/ هل اثر الاستثمار المحلي في البنية التحتية علي النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000م-2012م؟
2/ ما هو الاتجاه العام لحجم الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية خلال فترة الدراسة؟
3/ الي اي مدى يسهم القطاع الخاص فى تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان ؟
4/ هل عزوف الاستثمار الخاص وضعف الاستثمار العام في مجال البنية التحتية الزراعية هو السبب الرئيسى في تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد ؟

فرضيات الدراسة :

تتمحور الفروض العلمية للدراسة في الاتي :

1/ يؤثر الاستثمار المحلي في البنية التحتية ايجابا علي النمو الاقتصادي في السودان.
2/ الاتجاه العام لحجم الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية متزايدا ولكن بنسبة ضعيفة خلال فترة الدراسة.
3/ يعد الاستثمار الخاص الاكثر مساهمة فى تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان .
4/ عزوف الاستثمار الخاص وضعف الاستثمار العام في مجال البنية التحتية الزراعية ادي الي تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني .

منهج الدراسة ومصادر البيانات والمعلومات وحدود الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الاحصائية لتحليل البيانات وتمثلت حدود البحث في السودان،اعتمد البحث علي المصادر الثانوية للبيانات المتمثلة في الكتب والتقارير الصادرة عن المؤسسات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، بجانب الدوريات العلمية وأوراق العمل والأوراق العلمية . كما تغطي الدراسة الفترة من 2000م-2012م للاعتبارات الآتية : منها توفر واتساق البيانات والمعلومات للفترة، بجانب التغيرات السياسية المهمة التي اثرت ايجاباً وسلباً على حجم وتوظيف الاستثمار مثل اتفاقية السلام الشامل 2005م وانفصال جنوب السودان عن شماله 2011م.

الدراسات السابقة :

دراسة : عبد اللطيف إبراهيم (2012م):

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر التمويل اللازم مما يعيق تنفيذ مشروعات البنية التحتية ، وإحجام المؤسسات المالية عن توفير التمويل اللازم لمشروعات اللبنية اللتحتية في السودان مع عدم ثبا ت السياسات التمويلية يؤثر على تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية.

تعاني مشروعات البنية التحتية من شح توفر المعلومات الكافية عن مصادر التمويل، وعدم كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية يقلل من فرص نجاح مشروعات البنية التحتية في السودان .

تهدف الدراسة إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تمويل مشروعا ت البنية التحتية في السودان ، وبيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل مشروعات البنية التحتية ودراسة عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر علي قرارات المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة ، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الاحصائية لتحليل البيانات.

تمثلت اهم نتائج الدراسة : ضعف الموارد المالية للدولة وتركيز تمويل مشروعات البنية التحتية علي الموازنة العامة للدولة فقط ادي الي تاخير تنفيذ تلك المشروعات وتركيز معظم مشروعات البنية التحتية علي الضمانات الحكومية للحصول علي التمويل من المؤسسات المالية الدولية وتعتبر دراسة الجدوي المبدئية والفنية لمشروعات البنية التحتية معياراً مهماً لقبول المشروع او رفضه و تلجأ مشروعات البنية التحتية الي التمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد المالية العامة للدولة . أوصت الدراسة بالاتي: ضرورة وجود رقابة مالية وتنظيمية في مشروعات البنية التحتية من قبل اجهزة الدولة والبنك المركزي من حيث الوسائل والأساليب عل تنفيذ تلك المشروعات و مساهمة السياسات التمويلية للدولة في تحسين الكفاءة التمويلية لمشروعات البنية التحتية و اعداد دراسات جدوي فنية حديثة للمشروعات التي تمول بالقروض الاجنبية لضمان نجاحها واستدامتها و ضرورة استخدام اموال الوقف لتمويل مشروعات البنية التحتية.

دراسة : ادم محمد ادم (2012م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في المعوقات التى تواجه مشروعات البنية الاساسية عن طريق مشروعات (BOT) في السودان، وعدم ثبات السياسات التمويلية يؤثر فى تكوين الهيكل التمويلى لمشروعات البنية الأساسية وعدم كفاءة دراسة الجدوى تقلل من فرص النجاح للمشروعات .

وتكمن اهمية الدراسة فى الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والكشف عن المعلومات الملائمة والمفيدة عن مصادر التمويل التى تساعد على اتخاذ القرارات وتهدف الدراسة الى التعرف على المشاكل التى تواجهه تمويل مشروعات البنية الاساسية عن طريق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT). استخدم الباحث المنهج الوصفى والتحليلى والتاريخى وتشتمل الدراسة على الفرضيات الاتية :

ضعف تمويل مشروعات البنية الاساسية يؤثر على استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية و الضمانات المقدمة لمانحى التمويل تؤثر على منح التمويل لمشروعات البنية الاساسية عن طريق استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية. اهم نتائج الدراسة : إن ضعف التمويل يؤثر على تنفيذ مشروعات البنية الاساسية ويؤثر على استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية و عند استخدام نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية لابد من وجود اساس واضح لتحديد المخاطر وطرق توزيعها بين الاطراف و تلعب السياسات التمويلية دوراً مهماً في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية الاساسية في السودان و يرجع فشل معظم التجارب السابقة لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الى فشل شركة المشروع في الحصول على تمويل من البنوك الخارجية نسبة لعدم وجود تشريع ينظم التعامل بهذا النظام في السودان.

اهم التوصيات: اصدار مجموعة التشريعات التى تنظم تطبيق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية ، ووسائل حل المنازعات في هذا النظام و التعريف بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية لكل القطاعات التي لها علاقة بتطبيق النظام. و على الدولة الاستفادة من نظام البناء و التشغيل ونقل الملكية لتمويل مشروعات البنية الاساسية. واستقطاب التمويل من القطاع الخاص لتمويل مشروعات البنية الاساسية مع التركيز على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية لتقليل الضغط على الموازنة العامة.

تؤكد الدراسات السابقة علي اهمية البنية التحتية كمطلب اساسى لتحقيق النمو الاقتصادى ومن ثم التنمية والرفاه الاقتصادى وهذا ما يتفق مع موضوع البحث، وان توفير خدمات البنية التحتية يستلزم توفر رؤوس اموال ضخمة سواء من الاستثمار المحلي او الاستثمار الاجنبى وذلك حتى تستطيع هذه المشروعات ان تنهض ببقية القطاعات الاقتصادية الاخري، بيد ان نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدراسات السابقة وهذا البحث هى محاولة التعرف علي التعرف علي حجم الاستثمار العام والخاص فى مشروعات البنية التحتية في السودان، بجانب معرفة اثر الاستثمار المحلي في البنية التحتية علي النمو الاقتصادي في السودان .

مفهوم البنية التحتية:

اختلفت الرؤى والتعريفات بشأن مشروعات البنية التحتية بحسب طبيعتها والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الاثنين معاً، ونوضح بعضها في ما يلي:

(أ) يعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه (مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلي الخدمات التي تعتمد علي العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديد ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلي الخدمات الصحية) (رشدي عبد الفتاح صالح ،2006 م).

(ب)كما يمكن تعريف البنية التحتية، حسب تقرير البنك الدولي، بأنها (رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات

توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديد والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال .أما بالنسبة إلي(هيريك و كندلبرغر Kendelberger & Herrick) فقد أضافا إلي هذا التعريف: الخدمات الصحية والإسكان والتعليم. (الخطيب، 2008م) .

خصائص البنية التحتية:

تتميز البنية التحتية بعدد من الخصائص التي يجب اخذها بعين الاعتبار ومن ابرز تلك الخصائص هي صفة الاحتكار الطبيعي لتلك المشاريع، مما يتوجب علي الدولة حماية المستهلك من اي تجاوزات محتملة من طرف المحتكر. كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات اهمية استراتيجية وعادة ما تكون خدمات مشروعات البنية التحتية غير قابلة للتصدير، وبالتالي فان اسعارها تحدد عادة في السوق المحلي وتكون ايراداتها مقومة بالعملة المحلية مما قد يجعلها في بعض الاحيان غير ذي جاذبية من وجهه نظر المستثمرين الاجانب نظراً لمخاطر سوق الصرف وعدم القابلية للتحويل . فضلاً عن ذلك غالباً ما تكون شركات البنية التحتية ذات احجام كبيرة وبالتالي تتطلب استثمارات اولية ضخمة، وتكون ايراداتها ضئيلة في السنوات الاولي وتتميز بفترة استرداد طويلة مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشروعات البنية التحتية. كما يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية، الي جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتتسبب في ازدواجية المعدات وبالتالي زيادة التكاليف، لذلك يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البني التحتية بين الدول والقطاع الخاص امراً مهماً للغاية للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد كاف علي رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول (عيسى محد الغزالي ، 2003م) .

الشراكة بين القطاع العام و الخاص:

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة عالميا مسيطرة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات و الضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية ، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التى تقدمها المؤسسات و الوكالات الحكومية ، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية و الطاقة و المياه و الطرق). و لكن بدا مؤخرا الالتفات إلى البنية الأساسية الاجتماعية مثل (الصحة و التعليم و الخدمات الأخرى). من المتعارف عليه أن هذه الخدمات كان يتم تقديمها بشكل أساسي من قبل القطاع العام، إذ يستلزم الكثير منها ضخ استثمارات كبيرة ، وتحتاج إلى وقت طويل قبل أن تبدأ في إعطاء عائد ؛ بلغة اقتصادية ، و عادة ما تكون الحكومات راغبة في أن تستمر قدرتها في السيطرة على تقديم تلك الخدمات نظرا لضرورتها للمجتمعات الحديثة ؛ و تميل عملية تسعير هذه الخدمات ــ نتيجة لاعتبارات اجتماعية ــ إلى عدم المرونة . الا ان الخدمات البنية الأساسية المقدمة من قبل القطاع العام اتسمت في الكثير من الحالات بانخفاض درجة كفاءتها ، و ارتفاع أسعارها ، و قلة انتشارها (محمد متولي كروري ،2011م).

مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص :

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الإعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية : (محمد متولي كروري2011م) .

1/ عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها .

2/التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.

3/ ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.

4/ محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام.

5/ تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية(B.O.T):

حظى نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية بأهمية كبيرة منذ اوائل القرن الحالى ، نظراً لاتجاه معظم دول العالم خاصة النامية منها، إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها القومية، والسعى وراء تحديث بنيتها الأساسية ، والإسراع فى تطبيق برامج الخصخصة بمختلف أشكالها، ومحاولة تخفيف العبء المثقل به كاهل الموازنات الحكومية، بالإضافة إلى الرغبة الجادة فى توسيع مشاركة القطاع الخاص فى دعم الاقتصاد القومى بصورة جديدة والاستفادة من قدراته فى مشروعات البنية الأساسية، حيث ساهم الكثير من المتغيرات فى ذلك، فلقد أحدثت الثورة التكنولوجية الكثير من الضغوط على الحكومات للإسراع بتطبيق الجديد منها فى مشروعات البنية الأساسية الجديدة، وهو الأمر الذى لا طاقة للكثير من الدول به، بسبب محدودية قدرتها لمقابلة الاحتياجات المتدفقة المستقبلية، بالإضافة إلى ضآلة التمويل الحكومى أمام تلك المشروعات التى تستغرق الكثير من رؤوس الأموال، ونظراً لما تتكبده الدول النامية من الديون الخارجية والفوائد المتراكمة عليها، نجدها تتجنب اللجوء إلى الاقتراض أو الاستدانة من العالم الخارجى حتى لا تزيد من عبء الدين العام عليها، ومن ثم تفضل اللجوء إلى الأساليب الحديثة فى تمويل مشروعات البنية الأساسية، والتى تعد مسئولية إنشائها، وتشغيلها وصيانتها مسئولية أساسية يجب أن تضطلع بها الحكومات، ومن تلك الاساليب نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية . فلقد وجدت هذه الصيغة المناخ المواتى لتطورها فى الدول الغربية، فكان مولدها وتطبيقها المعاصر هناك، فلا غرو أن يكون اسمها الذى تتناقله الأدبيات المعاصرة، مستلهماً من لغة أهل البلاد، حيث سُمِّى بالـــ BOT وهو كعادة الغرب اختصار لثلاث كلمات باللغة الإنجليزية هى: البناء (Building)، والتشغيل (Operating)، ونقل الملكية (Transferring)، ويعرف نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT فى بعض المراجع الاجنبية على أنه هو نموذج أو تركيب، من شأنه أن يوكل للاستثمار الخاص تطوير البنية التحتية التى كانت فى الماضى من شأن القطاع العام. (عيسي محمد الغزالي، 2003م).

6/ دليل الاونسترال التشريعي للامم المتحدة :

الدليل من اعداد لجنة الامم المتحدة بشان تنظيم المعاملات التجارية الدولية وبالتحديد يختص بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص– الأحكام النموذجية (A/58/17)- القصد من التوصيات التشريعية والأحكام النموذجية هذه هو مساعدة الهيئات التشريعية الوطنية على وضع إطار تشريعي مؤات لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وتعقب التوصيات والأحكام ملاحظات تقدم شرحا تحليليا للمسائل المالية والتنظيمية والقانونية والسياسية وغيرها من المسائل المثارة في هذا الصدد، وتحديدا بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص،

يشير دليل الاونسترال التشريعي ايضاً إلى القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالضرائب والأعمال المصرفية والصرف والافلاس، بصفتها مجالات لا يتناولها الدليل مع أن لها تأثيرا في مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص واقترح أيضا أن يدرج في حاشية مناسبة أو في نص اضافي يكون على شكل تعليق تشجيع للحكومات على أن تأذن لواضعي اللوائح التنظيمية بتطبيق لوائح تنظيمية واجراءات عملية ومباشرة تنفيذا للقانون.فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون نظام صرف العملة الأجنبية وإعادتها إلى البلد بسيطا وسريعا. أيضا أن النظم القضائية التي تتسم بالخبرة والشفافية وقابلية التنبؤ أساسية أيضا. أخيرا، ينبغي أن تشجع الحكومات على تسوية مواطن التضارب مع القوانين واللوائح التنظيمية المتنازعة الأخرى. وذلك مثلا بتوضيح ما اذا كان قانون الامتياز في بلد ما يجبز قوانين الضرائب أو القوانين المتعلقة بالعقود الحكومية (الأمم المتحدة 2003 م) .

واقع الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية في السودان للفترة من 2000م–2012م:

نجد ان الدول النامية عموما– والسودان على وجه الخصوص عادة ما تكون بناها التحتية أقل تعقيدًا واتساعًا من البنى التحتية للدول الصناعية، بل وعادة تكون أسوء في إدارتها وأقل كفاءة في استخدامها، كما ان النظم القانونية في الدول النامية أضعف، وهو ما يجعل اللوائح وإنفاذها أكثر صعوبة. كما أنها أضعف من الناحية المالية وترتفع تكاليف القروض فيها. ونظرًا لهذه التحديات، فمن الطبيعي أن نجد القطاع الخاص يؤدي دورًا أكبر في البنى التحتية في مثل هذه الدول.

فى السودان ونسبة لشح الموارد المحلية والأجنبية لتنفيذ مشروعات البنيات الاساسية فقد عمل المسئولون فى تلك الجهات الى ابتداع نظم مختلفة من نظام BOT وذلك بهدف ان يقوم القطاع الخاص بتوفير التمويل من مصادره الخاصة او من مؤسسات تمويل اخرى لتشييد المرافق وإدارتها وتشغيلها ومن ثم تحويل ملكيتها للقطاع العام . مما شجع الدولة بتبنى سياسة التحرير الاقتصادى وخصخصة المرافق العامة منذ العام 1992م حيث شملت المشروعات الاساسية مثل(الكهرباء – الاتصالات – السكة حديد– والطرق والمياة)، كذلك تم التعاقد سنة 1988م بين الهيئة القومية للطرق والجسور وإحدى الشركات الخليجية لتنفيذ لتنفيذ طريق سريع بين مدينتي عطبرة وهيا بطول 274,4 كيلومتر بنظام (البوت) ، إلا أن الشركة المتعاقدة لم تتمكن من تنفيذ تعهداتها، وهو نفس الفشل الذي صادف تعاقد آخر تم مع شركة خليجية أخرى لتأهيل 126 كيلومتراً من الطريق السريع الرابط بين مدينة الخرطوم العاصمة ومدينة مدني في وسط السودان وذلك رغم الإمتيازات والتسهيلات العديدة التي منحتها الجهة الحكومية المناحة

الإمتياز للمتعاقدين ، وقد عزا المختصين في وزارة المالية السودانية الفشل إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في "غياب القوانين المنظمة للتعاقد عن طريق (البوت) في البلاد، ومعارضة الرأي العام المحلي لفكرة (البوت) نتيجة جهلهم بها، وعدم جاهزية الجهات الحكومية المتعاقدة وإعدادها للدراسات المصاحبة لتنفيذ مثل هذه المشاريع أدت التجارب الفاشلة السابقة بالجهات الحكومية السودانية الراغبة في تنفيذ مشروعات عن طريق (البوت) للتأني والتمحيص حيث لوحظ ذلك في المفاوضات التي جرت لاحقاً بين الهيئة القومية للكهرباء مع إحدى الشركات الماليزية حيث قدمت هذه الشركة عرضها في مارس 1998م لإنشاء محطة لتوليد 250 ميقاواط ديزل في جنوب مدينة الخرطوم العاصمة واكتمال تنفيذ المحطة في 2004م، بالإضافة للمشكلات والعقبات التي أعدتها وزارة المالية السودانية بشأن أسباب عدم نجاح الإستثمارات المنفذة طريقة (البوت) يلاحظ أنه لا توجد شفافية كافية في الإعلان عن المشروعات المقترح تنفيذها بنظام البوت سواءً عند طرح هذه المشاريع أو عند إبرام الإتفاقيات الخاصة بها (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ــ 2011م) .

يناقش الجزء التالي من الدراسة واقع الاستثمار المحلي او الوطني في مشروعات البنية التحتية في السودان خلال الفترة 2000م–2012 م وذلك علي النحو التالي:

الاستثمار المحلي (العام والخاص) فى التكوين الراسمالى الثابت للفترة من 2000م – 2012م:

يوضح الاستثمار المحلي في التكوين الراسمالى الثابت حجم الاستثمار الكلي فى البنية التحتية فى السودان، وتتكون بنود التكوين الراسمالى الثابت من خمسة قطاعات رئيسية حسب تصنيف الجهاز المركزي للاحصاء وهي: قطاع البناء والتشييد، قطاع الزراعة النقل والالات والمعدات الراسمالية واخيرا بند التغير فى المخزون .

الجدول (1) مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومى فى التكوين الراسمالى الثابت فى السودان 2000م–2012م (المبالغ الاف الجنيهات)

السنة	اجمالى التكوين الراسمالى الثابت	مساهمة القطاع الحكومى	مساهمة القطاع الحكومي %	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة القطاع الخاص %
2000	1746.8	174.9	10.0	1571.9	90.0
2001	2265.6	237.7	10.4	2027.9	89.6
2002	7916.1	4271.5	54.0	3644.6	46.0
2003	4849.5	562.8	11.6	4286.7	88.4
2004	6472.0	954.0	14.7	5518.0	85.3
2005	9984.3	1235.0	12.3	8749.3	87.7
2006	8424.4	1361.5	16.1	7062.9	83.9
2007	8128.7	1168.9	14.3	6959.8	85.7
2008	8441.5	2111.8	25.0	6329.7	75.0

2009	8791.8	1661.3	18.8	7130.5	81.2
2010	9744.9	958.2	9.8	8786.7	90.2
2011	10861.9	856.5	7.8	10005.4	92.2
2012	9744.9	958.2	9.8	8786.7	90.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2000م-2012م

من الجدول رقم (1) يتضح كبر مساهمة القطاع الخاص فى التكوين الراسمالي الثابت حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 83.5% ، بينما كان متوسط مساهمة القطاع الحكومى خلال فترة الدراسة 16.5%. تعتبر مساهمة الحكومة في التراكم الرأسمالي متواضعة نسبياً وقد انعكس ذلك على ضعف قطاع البنية التحتية في السودان لقلة الانفاق الموجه اليها.

وصف الاستثمار المحلي في البنية التحتية من خلال بنود التكوين الراسمالى الثابت فى السودان للفترة 2000-2012م:

يشمل التكوين الراسمالى الثابت خمسة قطاعات اقتصادية اساسية تمثل البناء الاقتصادى الكلي وهي: اولاً : قطاع البناء والتشييد حيث يتكون هذا القطاع من قطاع المبانى والانشاءات الجديدة والطرق والكباري والجسور والموانى والمطارات وثانياً: قطاع الزراعة الذي يتضمن تحسين وتطوير الاراضى الزراعية وكذلك تنمية القطاع الزراعى وثالثا: وسائل النقل ، ورابعاً والآلات والمعدات الرأسمالية وأخيرا بند التغير فى المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2015م) .

الجدول (2) حجم الاستثمار المحلي في التكوين الراسمالي على قطاعات البنية التحتية فى السودان خلال الفترة 2000-2012م (بالنسب المئوية)

العام	البناء والتشييد %	تحسين الاراضى وتطور الزراعة %	وسائل	الالات والمعدات %	الاجمالى التكوين الراسمالى الثابت%
2000	27.13	0.18	8.08	64.59	100
2001	28.81	0.19	5.38	65.59	100
2002	8.37	0.03	2.12	76.63	100
2003	10.64	0.04	3.98	85.33	100
2004	15.23	0.01	5.21	79.52	100
2005	12.27	0.02	5.70	81.99	100
2006	11.66	0.01	10.68	77.63	100
2007	15.69	0.008	12.34	71.95	100
2008	26.20	0.01	23.63	50.15	100
2009	24.09	0.019	12.24	63.63	100
2010	28.58	0.014	12.00	59.39	100

2011	18.25	0.001	9.85	71.72	100
2012	28.58	0.014	10.05	61.37	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2000م-2012م

يلاحظ من الجدول رقم (2) الاتي:

1- استحواذ بند الالات والمعدات الراسمالية على اكبر نسبة من اجمالى الاستثمار خلال فترة الدراسة بمتوسط مساهمة بلغ 70% ، ثم ياتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والتشييد الذي بلغ متوسط المساهمة فيه 20% ثم وسائل النقل 9.96%وأخيرا قطاع الزراعة 0.04%.

2- لم يصل الاستثمار في قطاع الزراعة الى نسبة واحد بالمئة من جملة الاستثمار على التكوين الراسمالى ويعزى ذلك لعزوف القطاع الخاص المحلي للاستثمار ولكبر المخاطر المتعلقة بالقطاع الزراعي.

جدول رقم (3) نتائج تحليل الاتجاه العام لاجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	11116167.53	2.667	0.022	معنوية
$\hat{B}_1$	1292847.67	2.462	0.032	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.79			
معامل التحديد (R^2)	0.62			
أختبار (F)	16.063		النموذج معنوي	

$$\hat{y} = 11116167.53 + 1292847.64t$$

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول اعلاه الحقائق التالية:

1- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين الزمن كمتغير مستقل واجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.79).

2- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.62)، هذه القيمة تدل على ان الزمن كمتغير مستقل يساهم بـــ (62%) في (اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت) وبقية النسبة تشمل تاثير العوامل الاخري العشوائية غير المتضمنة في النموذج.

3- نموذج الاتجاه العام معنوي للبيانات الممثلة حيث بلغت قيمة أختبار (F) (16.063) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.05).

قطاع البناء والتشييد:

يعتبر قطاع البناء والتشييد من اهم قطاعات البنية التحتية التي تساهم بصورة مباشرة فى عملية النمو الاقتصادى حيث يتكون هذا القطاع من قطاع المبانى والانشاءات الجديدة والطرق والكباري والجسور والموانى والمطارات (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2015م).

الجدول (4) استثمارات القطاع العام والخاص فى قطاع البناء والتشييد للفترة من 2000م–2012م

(الاف الجنيهات)

السنة	اجمالى فى الاستثمار قطاع البناء والتشييد	القطاع استثمار في قطاع الخاص البناء والتشييد	النسبة المئوية%	في القطاع العام استثمار قطاع البناء والتشييد	النسبة المئوية %
2000	474.0	446.3	94.1	27.7	5.9
2001	652.9	609.0	93.2	43.9	6.8
2002	663.2	638.5	96.2	24.7	3.8
2003	516.1	411.5	79.7	106.6	20.3
2004	986.1	782.0	79.3	204.1	20.7
2005	1225.8	1064.6	86.8	161.2	13.2
2006	982.8	961.4	97.8	21.4	2.2
2007	1275.9	1256	98.4	20.3	1.6
2008	2211.7	737.7	33.3	1473.9	66.7
2009	2118.7	1250	59.0	868.7	41.0
2010	2785.3	2291.6	82.2	493.7	17.8
2011	1982.9	1922.7	97.0	60.2	3.0
2012	2785.2	2291.6	82.2	493.6	17.8

المصدر: التقارير السنوية للجهاز المركزى للإحصاء للفترة 2000م–2012 م

من الجدول رقم (4) يمكن استنتاج كبر استثمارات القطاع الخاص فى قطاع البناء والتشييد حيث كان متوسط مساهمة القطاع الخاص خلال فترة الدراسة 83%، بينما كانت متوسط استثمارات القطاع العام خلال فترة الدراسة حوالي 17%.

قطاع الزراعة:

يتضمن هذا القطاع مساهمة الحكومة فى مجال تحسين وتطوير الاراضى وكذلك تنمية القطاع الزراعى . يتضح من البيانات الواردة من الجهاز المركزى للاحصاء ان القطاع الخاص لم تكن له مساهمات خلال فترة الدراسة حيث تركز الاستثمار في هذا القطاع على الجانب الحكومى ممثلا فى

الحكومات الولائية والاتحادية ومؤسسات القطاع العام ،ويتضح ذلك جليا من خلال الارقام الواردة فى الجدول رقم (5) حيث كان حجم التكوين الراسمالى فى هذا القطاع ضعيفاً نظراً لانعدام مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال الذى يتصف بالمخاطرة العالية.كما يتضح ايضا تراجع مساهمة الحكومة فى مجال الزراعة للفترة بعد العام 2006. حيث تم التركيز على قطاع النفط وكانت مساهمة الحكومة فى مجال استصلاح الاراضى والزراعة 19969 الف جنية عام 2005 م انخفضت الى 3808 الف جنية فى 2006 .

الجدول (5) الاستثمار العام فى البنية التحتية الزراعية / التكوين الراسمالى الثابت %خلال الفترة 2000م – 2012م

(الاف الجنيهات)

السنة	اجمالي الاستثمار العام في البنية التحتية الزراعية	النسبة المئوية من اجمالى الاستثمار على التكوين الراسمالى الثابت %
2000	3.2	0.18
2001	4.5	0.20
2002	2.5	0.03
2003	2.0	0.04
2004	1.1	0.02
2005	2.2	0.02
2006	0.9	0.01
2007	0.66	0.01
2008	0.98	0.01
2009	1.68	0.02
2010	1.4	0.01
2011	0.18	0.001
2012	1.39	0.014

المصدر : تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2000م–2012م

يتضح من الجدول رقم (5) اعلاه ضعف الاستثمار العام فى مجال البنية التحتية الزراعية وكذلك تراجع نسبة الى اجمالى التكوين الراسمالى الثابت خلال الفترة ، حيث مثلت نسبة 0.014% عام

2012 مقارنة بـــ 0.18% عام 2000م ، مما يدل على تراجع مساهمة هذا القطاع وبالتالى ضعف مساهماته فى الناتج المحلى الاجمالى.

الجدول رقم (6) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه السنوية خلال فترة الدراسة

السنة	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي%	معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي%
2000	45.8	5.5
2001	45.6	4.7
2002	46	7.3
2003	45.6	5.2
2004	44.5	4.5
2005	39.6	7.2
2006	39.2	8.6
2007	36.2	2.4
2008	31.1	7.7
2009	31.1	6.7
2010	31.3	6.7
2011	28.9	3.3
2012	30.6	5.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للاعوام 2000م-2012م

يلاحظ من الجدول تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من 45.8% عام 2000م الي 30.6% عام 2012م ، وكذلك عدم استقرار معدلات نموه السنوية التى تتارجح بين الزيادة والنقصان بفعل التغيرات المناخية التى اثرت سلبا علي قلة الامطار وبالتالي تراجع الانتاج في مجال الزراعة المطرية . هذا من جانب من الناحية الاخري نجد ان المخاطر العالية للقطاع الزراعي مثل مخاطر التمويل والتسويق والتخزين وانعدام وفقر البنيات التحتية ادي بالضرورة الي عزوف القطاع الخاص الذي يهدف الى الربحية دون تحمل مخاطر وانحصر نطاق الاستثمار على استثمارات القطاع العام لتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي والبنية التحتية الزراعية وهي ايضا دون الطموح حيث لم تتجاوز النسبة في متوسط فترة الدراسة 0.04%.

تعتبر فترة الدراسة 2000م-2012م هي الافضل لموارد الدولة لانها شهدت عائدات النفط واستثمارات اجنبية عديدة نسبة للاستقرار السياسى بتوقيع اتفاقية السلام الشامل 2005م، وعلى الرغم من ذلك لم توجه الدولة تلك الموارد الى قطاع البنية التحتية لا سيما بالتحديد زيادة انفاقها علي البنية التحتية الزراعية، الامر الذي ادي الي ضعف مساهمة قطاع الزراعة بعد خروج النفط عقب انفصال جنوب السودان في 2011م. وتراجعت مساهماته بصورة متتالية الي ان وصل 30.6% عام 2012م (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، اعوام مختلفة).

قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل من اهم قطاعات البنية التحتية التى تسهم فى تكوين راس المال الثابت وبالتالي فى احداث النمو الاقتصادى ، حيث تنعكس وفرة وسائل النقل على التكلفة الحقيقة لاسعار السلع بجانب توفير الوقت لنقل البضائع مما يشجع حركة الانتاج والتوزيع، ويلاحظ ان القطاع الخاص كان له الدور الاكبر فى توفير وسائل النقل فى السودان خلال فترة البحث بينما كانت مساهمات الحكومة فى حدود ضيقة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (7) الاستثمار العام والخاص في وسائل النقل خلال فترة 2000م–2012م

(الاف الجنيهات)

السنة	اجمالي الاستثمار علي وسائل النقل	استثمار القطاع الخاص فى وسائل النقل	النسبة %	استثمار القطاع العام فى وسائل النقل	النسبة %
2000	141.2	138.0	97.7	3.2	2.3
2001	122.1	111.4	91.2	10.7	8.8
2002	168.3	152.3	90.4	16	9.6
2003	193.2	174.8	90.4	18.4	9.6
2004	337.8	183.4	54.2	154.4	45.8
2005	570.0	559.3	98.1	10.7	1.9
2006	900.2	767.7	85.2	132.5	14.8
2007	1003.6	851.4	84.8	152.2	15.2
2008	1994.9	1980	99.2	14.9	0.8
2009	1076.7	1055.2	98.0	21.5	2.0
2010	1170.3	1143.3	97.6	27	2.4
2011	1070.2	1042.2	97.3	28	2.7
2012	980.2	955.2	97.4	25	2.6

المصدر : تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للاعوام 2000–2012 م

من الجدول رقم (7) يمكن استخلاص الحقائق التالية :

1– استحواذ استثمارات القطاع الخاص فى وسائل النقل خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة متوسط استثمارات هذا القطاع خلال فترة الدراسة 91% ، بينما كان متوسط استثمارات القطاع العام خلال فترة الدراسة 9% .

2–ارتفاع مساهمة الحكومة فى استثمار وسائل النقل للعام 2004م حيث مثلت نسبة45.7% من اجمالى الانفاق على بند وسائل النقل وتم ذلك من خلال مؤسسات القطاع العام متمثلة فى التمويل المصرفى الذى وجه فى تلك الفترة الى قطاع النقل .

الالات والمعدات الرأسمالية:

تعتبر الالات والمعدات احد اهم اشكال الاستثمار الحقيقى او العينى حيث يساهم بصورة مباشرة فى زيادة التكوين الراسمالى الثابت وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي . وتشتمل هذه الالات على المعدات والآلات الزراعية والصناعية والطبية، والمعدات المكتبية والأثاثات والآلات والمعـــدات الاخرى (الجهاز المركزي للاحصاء ، 2015م) .

جدول رقم (8) مساهمة القطاع العام والخاص فى التكوين الراسمالى الثابت لبند الالات والمعدات الاستثمارية خلال الفترة 2000-2012م

السنة	الاستثمار في الالات والمعدات الراسمالية	حجم استثمار القطاع الخاص	النسبة %	حجم استثمار القطاع العام	النسبة %
2000	1128.4	987.6	87.5	140.8	12.5
2001	1486.1	1307.5	88.0	178.6	12.0
2002	6066.6	2853.8	47.0	3212.8	53.0
2003	4138.2	3700.4	89.4	437.8	10.6
2004	5147.0	4552.6	88.4	594.4	11.6
2005	8186.3	7125.4	87.0	1060.9	13.0
2006	6540.6	5333.8	81.5	1206.8	18.5
2007	5848.6	4861.8	83.1	986.8	16.9
2008	4233.9	3612.0	85.3	621.9	14.7
2009	5594.5	4825.5	86.2	769.0	13.8
2010	5787.9	5351.7	92.4	436.2	7.6
2011	7790.8	6965.5	89.4	825.3	10.6
2012	5980.8	5430.6	90.8	550.2	9.2

المصدر: التقارير السنوية للجهاز المركزى للإحصاء للأعوام 2000م-2014م

يلاحظ من الجدول رقم (8) كبر استثمارات القطاع الخاص فى توفير الالات والمعدات الراسمالية حيث كانت متوسط استثماراته خلال فترة الدراسة 84.3% ، بينما كانت متوسط استثمارات القطاع العام خلال فترة الدراسة فى الالات والمعدات حوالي 15.7%.

اثر الاستثمار المحلي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000م-2012م :

يمكن معرفة اثر الاستثمار الوطني بشقيه العام والخاص على مشروعات البنية التحتية فى النمو الاقتصادي في السودان من خلال تتبع مساهمة الاستثمار المحلي في التكوين الراسمالى الثابت في اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خـــــــــــلال فترة البحث علي النحو التالي :

الاستثمار في البنية التحتية ممثلة (بالتكوين الرأسمالي الثابت) وحجم الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول ادناه يوضح حجم الاستثمار المحلي العام والخاص في مشروعات البنية التحتية الي الناتج المحلي الاجمالي فى السودان للفترة 2000م-2012م :

الجدول (9) الاستثمار المحلي فى البنية التحتية الى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة خلال الفترة 2000م-2012م

العام	الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة	الاستثمار المحلي في البنية التحتية بالاسعار الثابتة	الاستثمار في البنية التحتية / للناتج المحلى الاجمالى%
2000	13462000	1747	0.01
2001	14322000	2266	0.02
2002	15246000	7916	0.05
2003	16173000	4850	0.03
2004	17335000	6472	0.04
2005	19047000	9984	0.05
2006	20382000	8425	0.04
2007	22210000	8129	0.03
2008	23450000	8442	0.04
2009	28000000	8792	0.03
2010	29400000	9745	0.03
2011	27000000	10862	0.04
2012	27300000	9745	0.04

المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2000م- 2012م

يلاحظ من الجدول رقم (9) صغر مساهمة الاستثمار المحلي العام والخاص في البنية التحية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت في جميع سنوات الدراسة اقل من الواحد الصحيح حيث كانت اعلي نسبة 0.05 % عام 2005م واقلها 0.01% عام 2000م بينما كان العام 2012م حوالي 0.04%.

شهدت فترة البحث من 2000م-2012م استقراراً اقتصادياً نسبيا مقارنة مع الفترة بعد الانفصال في 2011م ، حيث ادت اتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان عام 2005م الي زيادة موارد الدولة من صادرات النفط الامر الذي انعكس علي المؤشرات الكلية .ولكن علي الرغم من ذلك لم ينعكس هذا الامر علي قطاع البنية التحتية حيث ظل هذا القطاع ضعيفا وهشاً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخري مثل قطاع الخدمات والنفط والتعدين والصناعة.

العلاقة بين الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي في السودان:

لتوضيح العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة البحث استخدم البحث نموذج الارتباط الخطي للمتغيرات الكمية Pearson Correlation لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين المتغير المستقل ممثل(بحجم الاستثمار المحلي في البنية التحتية) والمتغير التابع(ممثل بحجم الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة GDP) خلال الفترة من 2000م-2012م علي النحو التالي:

جدول رقم (10) الارتباط الخطي البسيط بين الاستثمار المحلي في البنية التحتية والناتج المحلي الاجمالي

	RES_LO الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة	IV_P الانفاق الاستثماري في التكوين الراسمالى الثابت بالاسعار الثابتة
RES_LO	1.000000	0.783033
IV_P	0.783033	1.000000

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي باستخدام E-views

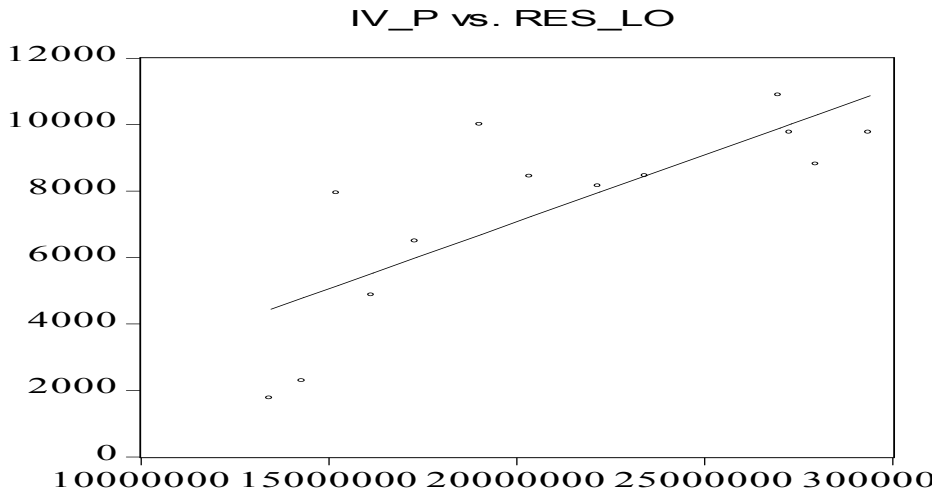

الشكل رقم (1) يوضح الارتباط الخطي بين الاستثمار في البنية التحتية والناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الشكل رقم (1) وجود ارتباط خطي موجب ، اي ان العلاقة بين المتغير المستقل والتابع هي علاقة طردية وموجبة ، ايضاً يشير معامل الارتباط في الجدول اعلاه الي وجود ارتباط قوي بين المتغيرين بقيمة 0.78 .

اثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان للفترة من 2000م-2012م:

توصيف النموذج القياسي :

يعرف النموذج الاقتصادي علي انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات. يستخدم لاغراض هذه الدراسة نموذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين متغيرين احداهما تابع والاخر مستقل. يفترض في نموذج الانحدار البسيط توافر الشروط الاتية:

1- وجود علاقة خطية نظرياً بين المتغيرين التابع والمستقل.

2- ان يكون حد الخطا توزيعه طبيعياً.

3- ثبات التباين .

4- ثبات قيمة المتغير المستقل بحيث ان قيمته وقيمة حد الخطا غير مرتبطة ببعضهما.

ان معادلة خط الانحدار توفر طريقة اكثر دقة للتنبؤ بقيمة احد المتغيرين اعتماداً على قيمة المتعير الاخر.اذ يمكن من خلال نموذج الانحدار التنبؤ بحجم الناتج المحلي الاجمالي عندما تتغير الاستثمارات في البنية التحتية .ولكن هذه العلاقات ليست علاقات سببية بالضرورة (علاقة السبب بالنتيجة) اذ ان التركيز ينصب علي على العلاقات ذاتها وليس على الظروف المحيطة بها او سبب وجودها. (محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999م).

يتكون نموذج الانحدار البسيط في هذا البحث من متغيرين علي النحو التالي:

$$Y = \alpha + \beta X_1 + \mu$$

Y : المتغير التابع ويمثل حجم الناتج المحلي الاجمالي فى السودان بالاسعار الثابتة (مؤشر قياس النمو الاقتصادي)

X: المتغير المستقل ويمثله الاستثمار المحلي في البنية التحتية في السودان.

μ : المتغير العشوائي

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي للاستثمار في البنية التحتية والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	9625350.	3.305918	0.0070	معنوي
$\hat{B}_1$	1521.925	4.175420	0.0015	معنوي
معامل الارتباط (R)	0.783033			
معامل التحديد (R^2)	0.613141			
أختيار النموذج (F)	0.001548		النموذج معنوي	

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (11) مايلي:

- $\hat{B}_0$ = 9625350 : متوسط اجمالي الناتج المحلي عندما يساوي الاستثمار في البنية التحتية صفر.
- $\hat{B}_1$ = 1521.925 : زيادة الاستثمار في البنية التحتية بوحدة واحدة يزداد اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1521.925 مليون جنيه.

• أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين الاستثمار في البنية التحتية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي(النمو الاقتصادي المتحقق) كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لسبيرمان قيمة (0.78) .

• بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على ان الاستثمار في البنية التحتية كمتغير مستقل يساهم بـــ (61.3%) في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وبقية النسبة38.7% ترجع الي العوامل الاخري العشوائية غير المتضمنة في النموذج.

• نموذج الانحدار الخطي معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(0.001548) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.05). كذلك بلغت قيمة اختبار (T) (0.0015) وهي دالة عن مستوي دلالة (0.05)، وبما ان قيمة Tو F اقل من مستوي المعنوية (0.05) يعتبر النموذج معنوي.

تقييم النموذج:

احصائياً يجب التحقق من أن نموذج الانحدار الخطي لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ، لذا تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي للأخطاء وقد ضمنت نتائج هذه الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) اختبار الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي

المتغير المستقل	معامل الالتواء Skewness	Durbin-Watson
الاستثمار المحلي في البنية التحتية	1.172668-	1.104419

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج E.Views

(أ) نتائج اختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام اختبار داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية n=12 وP4= وكانت نتيجة إحصائية الاختبار DW 1.1044= وهي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل و الاخطاء العشوائية الممثلة في النموذج.

(ب) اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم استخدام نتائج الالتواء Skewness التى تشير الي وضع المنحنيات التكرارية للمتغير المستقل (الاستثمار) وما اذا كانت متماثلة ام غير متماثلة ، وينحصر الالتواء الطبيعي في المدى بين(2و2-) ، اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان الالتواء بلغت قيمته (1.172668 -) وهو يقع ضمن المدي الطبيعي ، مما يشير الي أن المتغير المستقل يتوزع طبيعياً باتجاه اليسار ويسمي ملتويا نحو اليسار.

مناقشة نتائج اختبار الفرضيات:

يوضح اختبار T فرضية نموذج الانحدار التي توضح وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار في البنية التحتية والناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ، حيث بلغت قيمة (0.0015) T وهي دالة عند مستوي المعنوية (0.05) وبما ان قيمة اختبار T اقل من مستوي المعنوية لذا نقبل فرض

العدم القائل (يؤثر الاستثمار في البنية التحتية علي النمو الاقتصادي) ونرفض الفرض البديل القائل (لا يوجد تاثير للاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في السودان)

بالنظر الي نتائج التحليل الاحصائي نلاحظ ان للمتغير المستقل اثر معنوي واضح علي المتغير التابع ،ويعني ذلك ان اي تغير بالزيادة او النقصان بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل يليه تغير في المتغير التابع يعادل قيمة المعلمة المناظرة وهي في النموذج تساوي (1521.925).

اختبار الفرضيات العلمية:

(1) يؤثر الاستثمار المحلي في البنية التحتية ايجابا علي النمو الاقتصادي في السودان :

من واقع نتائج التحليل الاحصائي نجد ان زيادة الاستثمار في البنية التحتية بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1521.925 مليون جنيه، كما أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين الاستثمار في البنية التحتية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي- كمؤشر للنمو الاقتصادي- كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لسيبرمان قيمة (0.78) .كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على ان الاستثمار في البنية التحتية كمتغير مستقل يساهم بـــ (61.3%) في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وبقية النسبة38.7% ترجع الي العوامل الاخري العشوائية غير المتضمنة في النموذج.

(2) الاتجاه العام لحجم الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التجتية متزايدا ولكن بنسبة ضعيفة خلال فترة الدراسة :

اسفرت نتائج التحليل الاحصائي الي وجود ارتباط طردي بين الزمن كمتغير مستقل و اجمالي الاستثمار المحلي في البنية التحتية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.79).كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.62)، وهذه القيمة تدل على ان الزمن كمتغير مستقل يساهم بـــ (62%) في التغيرات فى الاستثمار المحلي في البنية التحتية(اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت) وبقية النسبة (38%) ترجع الي تاثير العوامل العشوائية الاخري.

(3) يعد الاستثمار الخاص الاكثر مساهمة فى تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان:

يمكن مناقشة هذه الفرضية من الجدول (رقم1) حيث يتضح كبر مساهمة القطاع الخاص فى بنود التكوين الراسمالي الثابت حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 83.5% ، بينما كان متوسط مساهمة القطاع الحكومى خلال فترة الدراسة 16.5%.

(4) عزوف الاستثمار الخاص وضعف الاستثمار العام في مجال البنية التحتية الزراعية ادي الي تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني :

يلاحظ انعدام الاستثمار الخاص علي هذا البند نظراً لكثرة المخاطر المتعلقة بالقطاع الزراعى وقلة مردوده، بينما انحصر االاستثمار علي مساهمة الحكومة من خلال مؤسسات الاستثمار الاتحادية والولائية المتمثلة في البنوك ومؤسسات التمويل الحكومية ،وان حجم الاستثمار العام ايضا دون الطموح حيث لم تتجاوز هذا النسبة في متوسط فترة البحث 0.04% من اجمالي الاستثمار في البنية التحتية.هذا التواضع في نسبة الاستثمار في مجال البنية التحتية الزراعية انعكس سلباً علي تراجع اداء القطاع

الزراعي وبالتالي قلة مساهمته فى الاقتصاد حيث بلغت مساهمته 30.6%في 2012 مقارنة بنسبة 45.8% عام 2000م.

النتائج :

1. ضعف الاستثمار المحلي في البنية التحتية في السودان حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة نسبة 0.03% وان زيادة الاستثمار في البنية التحتية بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1521.925 مليون جنيه، كما أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين الاستثمار في البنية التحتية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

2. ادي التباين الكبير في مستويات الاستثمار المحلي في البنية التحتية ممثلة فى بنود التكوين الراسمالي الثابت الي تراجع القطاعات الانتاجية وخاصة القطاع الزراعي وهو ما يشير الي وجود خلل في توجيه الموارد الاقتصادية نحو الانشطة الاقتصادية غير المنتجة.

3. يعتمد الاستثمار في البنية التحتية بصورة اساسية على الاستثمار الخاص وشح الاستثمارات العامة في هذا القطاع الحيوي والمهم حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة للاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة نسبة 83.5%، بينما كان متوسط مساهمة الاستثمار العام خلال فترة الدراسة 16.5%..

4. تعتبر البنية التحتية الزراعية من اهم مقومات النهضة الزراعية، ويلاحظ في هذا الجانب انعدام الاستثمار الخاص علي هذا البند نظراً لكثرة المخاطر المتعلقة بالقطاع الزراعى وقلة مردوده، بينما انحصر الاستثمار المحلي علي الاستثمار الحكومي وهو ايضا دون الطموح حيث لم تتجاوز هذا النسبة في متوسط فترة الدراسة 0.04% من اجمالي الاستثمار علي البنية التحتية.

5.ركز الاستثمار في البنية التحتية بنسبة اكبر علي بند الالات والمعدات الراسمالية حيث استحوذ على اكبر نسبة من جملة الانفاق الاستثمارى خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة الانفاق 70% يليه قطاع البناء والتشييد بنسبة 20% ثم قطاع النقل بنسبة 9.96% واخيرا البنية التحتية الزراعية 0.04% من اجمالي الانفاق الاستثماري العام والخاص.

التوصيات:

1. توجيه الاستثمار المحلي نحو قطاع البنية التحتية الذي يعتبر الدعامة الاساسية لنمو القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مثل خدمات الكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والطرق والبناء والتشييد وتوفير الالات والمعدات الرأسمالية وغيرها.

2. ضرورة ايجاد مصادر بديلة لتمويل الايرادات للتخفيف من الاعباء المالية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة ، وتتمثل هذه المصادر في المشاركة في تمويل المشروعات باستخدام نظام البناء والتشغيل(B.O.T) وايجاد الاطر القانونية المناسبة لتفعيل هذا النظام. وافساح المجال امام المستثمر الاجنبي في تمويل وانشاء مشروعات البنية التحتية .

3. تبني نظام الشراكة مع القطاع الخاص PPPوخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الاساسية للقطاعات الاقتصادية ذات الاولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي وقطاع التعدين لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

4. التركيز علي اختيار حزمة المشروعات المتكاملة التي تؤدي الي المساهمة في تنويع الاقتصاد السوداني، واعطاء دور اكبر للقطاع الزراعي والنقل والكهرباء والمياه في العملية التنموية، من خلال زيادة المخصصات المالية علي هذه القطاعات.

5. توجيه الاستثمار المحلي والاجنبي الي البنية التحتية الزراعية مثل استصلاح الاراضي وقنوات الرى والنظم الزراعية وكل ما يتعلق بهذا القطاع حتي ينهض بدوره المرتقب.

المراجع:

1. أ.ب. ثرلوول،(1998م) ، النمو والتنمية مع إشارة خاصة إلي البلدان النامية، ترجمة قاسم عبد الرضا الدجيلي، تحقيق عامر الفيتوري المقري طرابلس: جامعة الفاتح.

2. الخطيب،(2008م) ، الإنفاق الحكومي علي البنية الأساسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

3. الأمم المتحدة ، تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن اعمال دورتها السادسة والثلاثون ، الجمعية العامة للوثائق الرسمية ، ملحق رقم 17 (A/58/17) 2003م.

4. رشدي عبد الفتاح صالح، (2006م)، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل (B.O.T) القاهرة: اتحاد المصارف العربية.

5. مالكوم جبلز وآخرون، (1995م) ، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، مراجعة محمد إبراهيم منصور، تقديم سلطان المحمد السلطان ،الرياض: دار المريخ للنشر.

6. محمد سليمان هدى،(1982م) ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية ،القاهرة: دار الجامعات المصرية.

7. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999م) ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

8. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2000م-2012م.

9. عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم وعبد الرحيم البحطيطي، (2003م) ، دور الإنفاق العام علي مشروعات البنية الأساسية في دعم الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الاقتصاد القومي: حالة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ، العدد 1 .

10. عيسي محمد الغزالي، (2003م) ، خصخصة البنية التحتية ، المعهد العربي للتخطيط ،المجلة العلمية ، العدد الثامن عشر، الكويت .

11. حمد بن محمد آل الشيخ،(2002م) ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر، مجلة جامعة الملك سعود للاقتصاد والإدارة، ، العدد 1.

12. كلاوس روزه ، (1998م) ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، ترجمة عدنان عباس بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

13. منتدى لرياض الاقتصادي ، (2009م)، دراسة بعنوان تكامل البنية التحتية مطلب أساس للتنمية المستدامة.

14. ونيس فرج عبد العال، ، (1998م) ، الإنفاق الحكومي علي النمو في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية القاهرة، العددان 4-3.

15.محمد متولي كروري، (2011م) ، الشراكة بين القطاع العام والخاص مع االتركيز علي التجربة المصرية ،الادارة العامة للبحوث المالية بوزارة المالية المصرية.

ملحق رقم (1)

Sample: 2000 2012

Included observations: 13

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variableض
0.0070	3.305918	29115	9625350.	C
Sig 0.0015	4.175420	52. 364.49 63	1521.925	IV_P الانفاق الاستثماري في التكوين الراسمالى الثابت بالاسعار الثابتة
21025154	Mean dependent var		0.613141	R-squared
5613691.	S.D. dependent var		0.577972	Adjusted R-squared
33.19727	Akaike info criterion		3646860.	S.E. of regression
33.28418	Schwarz criterion		1.46E+14	Sum squared resid
17.43413	F-statistic		-213.7823	Log likelihood
0.001548	Prob(F-statistic)		1.104419	Durbin-Watson stat

النموذج معنوي 0.0015 معامل التحديد (R^2) = 0.61